

ورشة عمل

## أبشع الخصخصة: الشراكة مع القطاع الخاص

الدولة تتحمل مخاطر الاستثمار وتضمن أرباح المستثمر عبر التعاقد المسبق

منصبه في المجلس يحاول إمرار قانون واحد، هو قانون الشراكة. ففي حزيران 2007 أنجزت الحكومة قانوناً لم يستقبله الرئيس بري «الذي كان يعد الحكومة غير ميثاقية في حينه. وبعد التوافق السياسي أخيراً، اقترح النائب علي حسن خليل مشروع قانون للشراكة، لكنه اصطدم بمشروع قدمته الحكومة... وتبين أن الطرفين لم يتمكنوا من السير بالمشروع». ثم خاطب ممثلي المصارف الموجودين في الورشة قائلاً: «لذلك، نحن بحاجة إليكم. لا يمكن إقرار المشروع من دون دعم جمعية المصارف، وسنقبى بلا أي شراكة إلى أن يمر القانون».

لم يكف بهذا المقادير، بل تطرق إلى وجود «شراكات» بين القطاعين العام والخاص غير مشروعة، مثل شراكة مغارة جعبتا، وشراكة ميكانيك السيارات، ومعمل نفايات صيدا الذي أنفق عليه 12 مليون دولار ولا يزال جبل الزبالة موجوداً.

ثم يستفيض في التمييز بين الخصخصة والشراكة، فيقول إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي في مخاطر المشروع. فالدولة ليس لها علاقة بالشركة الخاصة، بل هي تشاركها في مخاطر الاستثمار وتضمن شراء السلعة المنتجة مهما كانت كلفة المصنع أو طريقة إدارته. فعلى الدولة شراء الكهرباء أو أمتار المياه المكعبة وليس من هموم القطاع الخاص أو الشركة الخاصة أن تجبي... هناك 3 أنواع من الشراكة الممكنة في قطاع المياه: معالجة وتكرير المياه، عدادات المياه، السدود. والمصارف يمكنها تمويل الجزء الأكبر من السدود التجارية، علماً بأن نسبة تمويل المصارف لهذه السدود تبلغ 58% عالمياً.

البحث في هذه الشراكة ليس قائماً فقط في مجال المياه، بل أيضاً في الكهرباء والغاز... لكنه يعتقد أن إنشاء السدود وفقاً لعقود (B.O.T) أو «الشراكة مع القطاع الخاص»، يخلق تحديات كبيرة على الدولة والقطاع المصرفي والمواطنين. التحدي الأول يقع على الدولة، لكونها معنية بتوفير رسوم المياه وإدارتها وجبايتها، وبالتالي عليها أن توفر الحد الأدنى من المواكبة المؤسساتية، معتبراً أن لا إصلاح لقطاع المياه إذا لم يدفع مشتركو المياه ما يستحق عليهم، فيما هناك تساؤلات كبيرة من قبل القطاع المصرفي عن مخاطر استثمار كهذا، في ظل وجود شكوك في شأن مردودية هذا النوع من المشاريع المعقدة التي تحتل الكثير من المشاكل البيئية والاجتماعية والاعتراضات التي تأخذ أحياناً طابعاً سياسياً أو مناطقياً أو طائفياً.

هذه المناسبة مثلت لرئيس جمعية مصارف لبنان، جوزف طربيه، فرصة للتذكير بأن التمويل الذي حصل عليه لبنان لتطوير البنى التحتية من مؤتمر باريس 3 لم يستخدم بعد. فحتى نهاية كانون الأول 2009، يتبين أن القيمة الإجمالية للاتفاقات الموقعة في إطار باريس 3 بلغت 1382 مليون دولار من أصل 3479 مليوناً مرصودة للمشاركة، فيما لم تتجاوز قيمة المبالغ المسحوبة فعلياً 265 مليون دولار! وفي الوقت نفسه، شدد على أن المصارف يمكنها تلبية الحاجات التمويلية المتزايدة للاقتصاد، بقطاعه العام والخاص.

بالنسبة إلى الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حابك، فقد ارتجل محاضرة بعنوان «أي نوع من العقود يجب أن يقر لبنان لجهة الشراكة مع القطاع الخاص؟»، مؤكداً أنه منذ توليه

محمد وهبة

كشف الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة، زياد حابك، عن الوجه الأكثر بشاعة للخصخصة وفق الطريقة التي يروج لها حالياً تحت اسم «مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص». فالفارق بينهما، بحسب تفسيره، يكمن في أن القطاع الخاص يتحمل مخاطر الاستثمار كلها في حالة الخصخصة، أما في حالة الشراكة فإن الدولة تتحمل مع القطاع الخاص جزءاً من مخاطر الاستثمار من خلال ضمان شراء السلعة المنتجة (كهرباء، مياه...) بصرف النظر عن كيفية الإدارة، ما يعني أنها تضمن له الأرباح أيضاً.

هذا التسويق لمشروع الشراكة جاء خلال ورشة عمل نظمتها أمس وزارة الطاقة والمياه وجمعية مصارف لبنان بعنوان «مشاركة القطاع الخاص في تأهيل البنى التحتية المائية للبنان: دور القطاع المصرفي»، وهدفها تكوين «لوبي مصرفي» يضغط على السياسيين لإقرار قانون الشراكة، وهو أمر طلبه حابك مباشرة من ممثلي المصارف: «نحن بحاجة إليكم، لا يمكن إقرار مشروع القانون إلا بدعم من جمعية المصارف».

تركز النقاش في الورشة على أمرين: الأول يتعلق بحاجة لبنان المائية، والثاني يتصل بالآليات الممكنة لتبناها لتنفيذ المنشآت المتعلقة بهذه الحاجة وتقديم الخدمات للمواطنين من خلال الشراكة ومتطلباتها القانونية والسياسية والمالية.

وفيما لم يُخصّص نقاش للشق الأول، قال تحدث وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، في الشق الثاني، إنه يسلم بمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما أن



ميزان المدفوعات بالمعنى التقني غائب عن لبنان منذ 36 عاماً



المال (أي ديناً على البلاد) وليست تحويلات جارية. وهناك أيضاً من يخلط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات. وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك لناحية التقويم، إذ يدمجون عائدات السياحة بالتحويلات، بحسب مكرم صادر.

وفي جميع الأحوال، فإن الأرقام الصحيحة أساسية لتقويم التطور على نحو شفاف وواضح، وخصوصاً أن لميزان المدفوعات أبعاداً كثيرة ومتشعبة، لدرجة أنه يجعل الأميركيين في موقف الضعيف أمام الصينيين لناحية عجزهم على صعيد الحساب الجاري. لكن قد تبقى أوضاع الأميركيين أسهل من أوضاع لبنان، حيث الحسابات ضائعة وليس هناك من يدرى بما يدخل ويخرج، وهذا تحدياً ما يحتاج إليه «القيّمون» على النموذج اللبناني، أو «اقتصاد التحويلات» الذي أضى العامل الأساسي في حلقة الارتهان إلى الخارج.



ولد «السطر» هنا أهمية كبيرة. ففي بداية ميزان المدفوعات (المفترضاً) هناك أولاً، «الميزان الجاري» الذي يتضمن حسابين مهمين هما «حساب البضائع» وحساب الخدمات (الطبية، التعليمية...) ومن بعدهما حسابا المداخل والتحويلات.

بعد الحساب الجاري يُرسم خط عريض من بعده يتحول كل شيء إلى دين على البلاد، يقول رئيس جمعية المصارف، ومن ضمن ذلك حساب دين الدولة الخارجي.

والمشكلة التي تحصل تنبع من الخلط، فهناك مثلاً ودائع للبنانيين في الخارج، وهي عبارة عن مذكرات ويجب أن تحتسب في حساب رأس



## بعد الحرق بالقلب

- جمع المخلفات الزراعية والتدفي عليها.
- من حزيران لتشرين ما تولع نار أبدأ. ولع يس بالشتي.
- إذا نضفت أرضك ومحيطها من الأشجار بالبريع بتحميها من الحرائق بالصيف والخريف.

اليوم، باقي أقل من 12% من أحراج لبنان، كلنا مسؤولين إنو نغير طبعنا لتحافظ على طبيعتنا. ساهم بالحملة الوطنية لحماية الرقعة الخضراء والحفاظ عليها.

لمزيد من المعلومات أو للمساهمة، إتصلوا بالرقم ٨٩٨٤٧٥-٠١



www.afdc.org.lb

## لو ما انقطعت الكهرباء

الاثنين | 8:40 pm

حياتكم مهددة و  
جهنم مستحيل

### "لو ما انقطعت الكهرباء"

دراما لبنانية مشوقة  
تحبس الأنفاس

الجديد

حماية الغابات من الحرائق بتبلش بالشتي والبريع.

غير طبعك من طبيعتك.

كل سنة منخسر أكثر من 1000 هكتار من طبيعتنا بسبب طبعنا.

أكثر من 70% من حرائق الغابات سببها حرق المخلفات الزراعية بأوقات غير مناسبة من السنة.

أكثرية اللبنانيين ما يبرهونوا إنو في قانون يمتنع توليع النار من أول حزيران لآخر تشرين الأول.

لهاشيب:

• إستعمل المخلفات الزراعية وحولها لتسماد عضوي بدل ما تولعها وتولع البلد معها.